ما لا ينصرف في ألفيّات النحو الثلاث

الدّرة الألفية لابن معطٍ

والخلاصة الألفية لابن مالك
وكفاية الغلام للأثاري

د/ محمد السعيد عبد الله عامر

عام
١٤١٤ هـ — ١٩٩٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــــدمة

حينما وقع نظرى على ألفية الآثارى « كفاية الغلام فى اعراب الكلام » وتلبت صفحاتها وجدتها تختلف اختلافا جوهريا عن الفيتى « ابن معط » — الدرة الألفية فى علم العربية — « وابن مالك — الخلاصة — فى المنهج والأبواب والفصول والمباحث ، بل فى عرض ما تشابه مما جاء فى الفيــة الآثارى مع الفية ابن معط وابن مالك مما دعانى الى التفكير فى وضع دراسة مقارنة بين الالفيات الثلاثة ، ولكنى وجدت أن الامر يطول وقتا وامدادا ، فلابد من دراسة مفصلة من كل الوجوه من حيث النظم ووفاؤه بالقاعدة الكلية والجزئية التى يعرض لها دراسة متأنية ودقيقة لكل ابيات الالفيات الثلاثة ، وكذلك الاطلاع على شروح الفيتى ابن معط وابن مالك ، وكذلك ما وصل الينا من كتب الآثارى ، وما ذكره العلماء القـدامى والدارسون المحدثون عن ابن معط وابن مالك من آراء وأبحاث وانطباعات ، بيد انى لم ارد أن اترك الأمر للظروف فرغبت بهذه الدراسة العاجلة أن أفتح الطريق لمبـاحث أخرى عن الالفيـات أمامى وأمام غيرى من الباحثين ، واخترت (مالا ينصرف) لا سيما انه يحوى أمورا من المستدركات والمآخــذ التى صرح الآثارى بأنه استدركها على ابن معط وابن مالك ، لأعقد هذه المقارنة فى جزء يسير من الألفيات الثلاثة الى أن يشاء الله ظهور البحث الشامل . ولقد اشرت فى هذه الدراسة اشارة يسيرة الى بيان ما كان موجزا أو مطولا او مجملا أو مفصلا من حيث التعرض للقواعد المراد ذكرها فى هذه الأبيات، وهل استوفى ناظمها تلك القواعد والشروط التى ارادها أم قصر فى ذلك .

واعود فاكرر أن هذه لمحــة سريعة تفتح الطريق لمباحث أخرى تحصر جميع نقــاط الاتفاق والاختلاف والحسن والقبــح وغيرها من النقــاط ، والله الموفق لما فيه الخير والصواب .

د. محمد السعيد عبد الله عامر

١ ـ أبيات مالا ينصرف في

« كفاية الغلام في أعراب الكلام للأنصارى »

ورابع الأنواع مالا ينصرف
اسم بعلتين من عشر عرف
فرعيتين في لفظ ومعنى فاصرف
نحو أجمال وحائض تفى
وقد تزاد ثم بالضم رفع
والجر كالنصب بفتح قد وضع
وعلة قامت كعلتين
في ألف التأنيث والجمعين

موانع الصرف وهي عشر

عرف وصف واعدل وانث واجمع
أعجم وزن ركب وزد الحق تفى

اقسام مالا ينصرف وهي اثنا عشر

جميع ما لم ينصرف في اثنى عشر
وفي مفاعل مفاعيل السف
وشبه ذين ثم في الليالي
ونحوها يجوز حكم الموالي
ووصف كسكران ونحو احمرا
وآخر اعدل كاحاد معشرا

حالات الممنوع من الصرف وهى سبع فيها يمتنع معرفة وينصرف نكرة

والعلم اخصص من اسامى المنع
بانه ملازم لسبع

ركب وزد انث بهاء مطلقا
اعجم وزن وامدل به والحقا

فهذه معرفة لا تنصرفه
وان تجد منكرا منها صرف

امثلة العلم الممنوع من الصرف وهى سبعة

ركب كبعلبك سيبويه ثم زد
فى نحو عثمان وانث تهتد

كطلحة او زينب او فاطمة
واعجم كجبرائيل موسى كاتمه

وزن كاحمد او امدل كعمر
والحق كعلقى بعد نقل يعتبر

شروط مالا ينصرف وهى عشرون شرطا :

الشرط فى الاسم الذى لا ينصرف
فقد اضافة وال او ينصرف

والشرط فى المنع لغير امكن
والصرف تنوين للاسم الامكن

والشرط فى مؤنث بالالف
لا يقبل التاء التى فى الطرف

والشرط فى فعلان فعلى ان لا
تدخل ما التانيث فيه اصلا

والشرط فى افعل فعلاء يقتفى
موصلا والقيا عن الانثى تفى

والشرط في نحو أحاد معشر

هلا ونعتها خبرا ينكسر

والشرط في ملحوقها وهو أخر

تقابل لآخرين معتبر

والشرط في الجمعين كسر ما عرض

في رابع وثالث غير عوض

والشرط في التركيب مزج بناه

لا بإضافة ولا إسناده

والشرط في المزيد نون والف

قد زيدتا وصرف أصلي السلف

والشرط في مؤنث كخرنقا (١)

فوق ثلاث، ومع الهاء (٢) أطلقا

والشرط في اسم أعجمي (٣) وقعه

فوق ثلاث، ولشخص شخصه

---

(١) خرنق : اسم امرأة شاعرة كانت أختا لطرفة بن العبد .

(٢) يريد بالهاء : التاء ، وعبر بالهاء احترازا من التاء في نحو (بنت) و (أخت) .

(٣) قالت النحاة : وتعرف المعجمة بأربع علامات :

أولهما : خروجها عن أبنية العرب غالبا بكثرة البناء وكثرة اللغات نحو : (اسماعيل) وفيه لغتان بـ اللام أو بالنون ، ونحو (جبرائيل) جبرئيل جبريل بالألف والهمزة ، أو بالهمزة وحذف الألف ، أو بحذفهما وكسر الجيم والراء ، ونحو (ابراهيم) ، وفيه ست لغات : ابراهيم ، ابراهام ، ابراهوم ، وبحذف الألف من كل واحد من الثلاثة ونحو (بغداد) وفيها ست لغات : بالمهملتين أو بالمعجمتين ، أو بإهمال الأولى وإعجام الثانية ، أو بالعكس ، أو بغدان بـ النون ، أو بالميم ولا يوجد ذلك في الأسماء العربية أصلا .

وثانيهما : مجيئه في كلامهم غير مصروف نحو (ابليس) فلو كان عربيا لا تصرف اذ العلمية وحدها لا تمنع الصرف .

وثالثهما : كون الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية أصلا .

ورابعهما : أن يخلو من حروف الذلاقة (الميم والراء والباء والنون والفاء واللام) وهو رباعي أو خماسي « اهـ الهداية ١/٣٧/ب) بتصرف ، وذكر الشيخ « خالد الأزهري » في « التصريح ٢/٢١٩) الشروط الأربعة مختلفة عما ذكره « الأثاري » :

والشرط في الوزن لفعل قد غلب
بعض (اثنين) ، او يخص كجلب

والشرط في عدل المسمى كعمر
لمفرد او جمع ، او كفدر

والشرط في عدل (فعال) ان يرى
مؤنثا مختتما بغير (را)

والشرط في الالحاق تصر لا سوى (١)
وذات عد صرفها كل روى

ماجاز صرفه ساكن العين ، ومنع صرفه محرك العين
ويتحتم منعه مصغرا بالتاء

فرع كهند منعه اولى ومع
كسقر ، او (٢) صغرا بالتا امتنع

ما ليس بمعدول ولا مجموع ، وهو مصروف بالسماع

في فعل وفي فعال كـ « أدد »
او كذهاب دام صرف ولبد (٣)

مالا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا وعكسه
ومالا ينصرف مطلقا وعكسه

فرع وفي الاسماء مالا ينصرف
مكبرا ، وان تصغره صرف

نحو « شناتير » سمى (٤) فالسبب
في منعه بناء تصغير ذهب

---

(١) يريد ألف الإلحاق المقصورة لا سواها .
(٢) ألف الاثنين في (صغرا) يراد بها الساكن الوسط والمحرك الوسط بالتاء ، وهذا البيت يشير به « الآثارى » الى ثلاث مسائل : الاولى : المؤنث الثلاثى الساكن الوسط العارى من تاء التأنيث ، فانه يجوز فيه الوجهان : (الصرف وعدمه) مكبرا . الثانية : المؤنث الثلاثى المحرك الوسط العارى من تاء التأنيث ، فهو ممنوع من الصرف . الثالثة : المصغر منهما ، وهو ممنوع لظهور التاء فيه .
(٣) نص البيت في نسخة الحرم المكى (دهلوى) :
وان تجد من الثلاثى كأدد فاصرفه عنهم بالسماع او لبد
(٤) في نسخة دار الكتب المصرية (مشغر) .

وفي المسمى كـ « توسط » عكس

ومطلقا كـ « يعليك » امنع وقس

موسى يزيد طلحة وسكرا

ن زينبا واحمرا وحمرا

المسمى بالمثنى (١) وهو من جملة مالا ينصرف

ـرع ، وان سميت باسم التثنية

فالصرف ممنوع لتلك التسمية

ما ينصرف مذكرا ويمتنع مؤنثا من اسماء القرى والاماكن والبلاد

كواسط بدر وفلج ينصرف

وانثوا كمصر فامنع أن عرف

وفي « منى » ودابق حجر هجر

خيبر ، وصرف غيرها عنهم ندر

ما ينصرف ويمنع ويمد ويقصر ويؤنث ويذكر من اسماء الاشخاص

في مكة حسرا بستة (٢) الف

ومثله قبا بطيبة عرف

---

(١) يقول الاثارى في « الهداية » ١/١٤٤ أ ، ب « وللنحاة فيه مذهبان حكاهما صاحب الكافي : احدهما « حكاية لفظ التثنية رفعا ونصبا وجرا مع كسر النون ، كقولك : جاءني زيدان ، ورأيت زيدين ، ومررت بزيدين ، والمذهب الثاني : جعل النون حرف اعراب ، واعرابه اعراب ما لا ينصرف .... ثم يقول :

وهذا المذهب الثاني اقوى من الأول ، ولذلك نظمته في (الكفاية) ووجه تقويته : كونه تلبس بما تلبس به (عمران) ونحو من العلمية والزيادة ، وبهذا استحق ان يعرف باعرابه قياسا على (خناجر) و (سراويل) المسمى بهما » ا هـ .

(٢) هذا الاسم وهو (حراء) يجوز صرفه ومنعه ومده وقصره وتانيثه ، وتذكيره . اما كونه مقصورا مصروفا ، فلأن القصر والصرف اصل في الاسماء ، واما كونه ممنوعا من الصرف ، فلان الالف المقصورة =

ومنع تاسوعا ، وعاشورا حتم
سواهما اصرف وبتذكير علم
وللثلاثا الاربعا والجمعة
تانيث الاسم حيث لا يسوم معه
انث جمادي وهو بالمنع اشتهر
مع المزيد ، والخلاف فى صفر

ما ينصرف من اسماء الملائكة عليهم الصلاة والسلام

ومنكر يصرف فى الملائك
مع المزيد ، والخلاف فى صقر

ما ينصرف من اسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام

نوح ولوط صالح المؤيد
هود شعيب والرضى محمد

الممنوع والمصروف من اسماء السور

فرع من القرآن فى اسما سور
منع اتى ومنعها على صور

= فيه للالحاق كهى فى (نفى وحمى وحجى) وما اشبه ذلك، واما كونه ممدودا او مذكرا او مؤنثا فالعمدة فى ذلك على ما نقله الجوهرى فى صحاحه (حرى) ، ولفظه : « وحرا بالكسرة والمد جبل بمكة يذكر ويؤنث ، قال الشاعر :

السنا اكرم الثقلين طرا   واعظمهم ببطن حراء نارا

ولم يصرفه ، لانه ذهب به الى البلدة التى هو بها » ا هـ صحاح
واما (قباء) فقصره وصرفه على الاصل كما تقدم فى (حرا) .
واما كونه ممنوعا من الصرف ، فلان الالف المقصورة فيه للالحاق كهى فى : نفى ورحى وسها وسما) وما اشبه ذلك ، واما كونه ممدودا او مذكرا او مؤنثا ، فالعمدة فى ذلك على ما نقله الجوهرى — ايضا — ولفظه :

« قباء : ممدود موضع بالحجاز يذكر ويؤنث » اهـ صحاح .
وفى القاموس : « وقباء — بالضم — ويذكر ويقصر ، موضع قرب المدينة وموضع بين مكة والبصرة ، وبالقصر بلد بفرغانة » .

فنحو « يونس » امتنع انصرافه
في الاسم او في نية الاضافة

ونحو « هود » او محمد صرف
بها ، وفي اسم سورة لا ينصرف

ومنه ذو حرف الى خمس سكن
ونحو « يس » و « سبحان » امتنعن

ومنه ما يحكونه من الجمل
ومنه معرب بال او بال

الى هنا ينتهي نص النية الآثاري وقد رايت قبل الموازنة ان اضيف ما ذكره في الهداية عن اسماء سور القرآن لما فيه الفائدة :

تنقسم اسماء سور القرآن باعتبار الصرف وعدمه الى سبع صور :

الصورة الاولى : ما كان مسمى باسم اعجمي فوق ثلاث : ممنوع من الصرف لعلتين قبل تسمية السورة به ، ثم ازداد بالسورة علة ثالثة ، وهي التأنيث ، لأن لفظ السورة مؤنث ، وذلك نحو : يونس ويوسف وابراهيم ، فانه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة ، حيث كان علما مسمى به من بني آدم ، ثم لما صار علما على السورة زاد علة ثالثة ، وهي التأنيث ، فعلى هذا سواء جعل اسما للسورة نحو : قرأت يونس ويوسف وابراهيم ، او اضيف اليه سورة كذلك : سورة يونس وسورة يوسف وسورة ابراهيم ، فانه يكون مجرورا بالاضافة او قدر هناك حذف مضاف ، اى سورة يونس ويوسف وابراهيم ، فانه يكون مجرورا على نية الاضافة، ويكون جره بالفتحة على قاعدة ما لا ينصرف ، وقس على نحو ذلك ، والى ذلك اشار بالبيت الثاني من هذه الأبيات الخمسة .

الصورة الثانية : ما كان مسمى باسم ثلاثي ساكن الوسط كهود ونوح ، فان جعل اسماء للسورة لم ينصرف للعلمية والعجمة ، او التأنيث، كما قالوا في ماه وجوه ، والا فلو لم يدخل عليه التأنيث لكان مصروفا كما سيأتي بيانه في ذكر ما ينصرف من اسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام

وان قدر هناك حذف مضاف ، اى سورة هود ، او نوح ، فقد انصرف على لغة التنزيل ، وكذلك تفعل بالمسمى باسم عربي كمحمد ، فان قصدت به السورة لم تصرفه للتعريف والتأنيث ، وان نويت الاضافة صرفته ، ولهذا اشرت بقولى : « صرف بها » اعنى بنية الاضافة ، فتنبه لذلك .

الصورة الثالثة : ما كان مسمى به من احرف الهجاء ، واقله حرف واحد واكثره خمسة احرف ، والطريق فى ذلك كله سكون آخره .

اما المسمى بحرف واحد فنحو (صاد) ، والجمهور على اسكان الدال منه فى كل حال ، وقرا الحسن بكسر الدال منه على أنه من (صادي يصادي) اذا قابل ، اى صاد بالقرآن عملك ، اى قابله به ، وقرا عيسى بن عمر بفتح الدال ، على أنه اسم للسورة ، وبالجملة فالذى عليه الجمهور هو السكون ، وهو المشهور ، ومما يماثل (صاد) ، (قاف) ، (نون) ، وقال ابن الخباز : « وان شئت فقل قرات قافا ، لأنه كهند » انتهى كلامه . والسكون أولى من الصرف ، لما فيه من الحكاية ، ولأن التنوين موهم للتنكير والله اعلم » .

وأما المسمى بحرفين فهو على قسمين : قسم ليس فيه غير السكون ، وهو (طه) وقسم يمتنع من الصرف ، وسيأتى الكلام عليه فى الصورة الرابعة .

وأما المسمى بثلاث احرف ، فهو على قسمين : قسم ليس فيه غير السكون وهو (الم) ، و (الر) ، وقسم يجوز فيه ان يعرب باعراب المركب ، وهو : (طسم) ، فتقول : هذه طا سين ميم ، وقرات طا سين ميم ، وتبركت بطا سين ميم ، والاشهر فى ذلك وفى نحوه : السكون .

وأما المسمى بأربعة أحرف فهو (المص) ، و (المر) وليس فيه غير السكون ايضا .

وأما المسمى بخمسة احرف متقطعة فى اللفظ موصولة فى الخط ،

وهو : « كهيعص » و « حم عسق » فلس فيه غير السكون ايضا ، والى هذه الانواع الخمسة اشرت بقولى : « ومنه ذو حرف الى خمس سكن » ؛ اي ومن المسمى به السورة ما يكون صاحب خمسة احرف جملة واحدة كما قد علمت ، وقولي « سكن » صفة لحرف ، اي ساكن ، والى ذلك اشار الحريري بقوله فى الدرة : «ويقولون : هذا واحد ، اثنان ، ثلاثة ، اربعة ، فيعربون اسماء الأعداد المرسلة ، والصواب : أن تبنى على السكون فى حالة العدد فيقال : واحد ـ بسكون الدال ـ وكذلك الحكم فى نظائره ، اللهم الا ان توصف او يعطف بعضها على بعض فتعرب حينئذ ، فالوصف كقولك : سبعة اقل من ثمانية، وثلاثة نصف الستة ، والعطف كقولك : واحد واثنان وثلاثة ، لأنها بالوصف والعطف صارت متمكنة فاستحقت الاعراب ، وعلى هذا الحكم تجرى اسماء حروف الهجاء ؛ فتبنى على السكون اذا تليت مقطعة ولم يخبر عنها كما قال تعالى : « كهيعص » ، « حم عسق » ، وتعرب اذا عطفت بعضها على بعض كما حكى الأصمعي قال : وانشدنى عيسى بن عمر بيتا هجى به النحويون وهو :

إذا اجتمعوا على الف ، وباء وتاء هاج بينهم القتال

فان عورض ذلك بفتح الميم من قوله تعالى فى مفتتح سورة آل عمران: « ا لم الله لا اله الا هو » فالجواب عنه أن اصل الميم السكون ، وانما فتحت لالتقاء الساكنين ، وهما : الميم ، واللام من اسم الله تعالى ، وكان القياس أن تكسر على ما يوجبه التقاء الساكنين ، الا أنهم كرهوا الكسر ، لئلا يجتمع فى الكلمة كسرتان بينهما ياء ، هى اصل الكسر ، فتثقل الكلمة ، فلذلك عدل الى الفتحة التى هى اخف » انتهى كلامه .

الصورة الرابعة : ما كان مسمى به وهو على حرفين من حروف الهجاء ، وامتنع من الصرف للعلمية والتأنيث ، ولوجود موازن له من الاعلام الممنوعة من الصرف ، وذلك نحو : (ياسين) ومثلها (طا سين) و (حاميم) ، وهى لا تنصرف ، لأنها معارف اعجمية مؤنثة ، وكل منها على وزن (قابيل) و (هابيل) ، وهما اعجميان ، وعلى هذا فيعرب باعراب مالا ينصرف ، فيقال : هذه حم ، وقرأت حم ، وتبركت بحم ، وتبركت بحم ، ولا ينصرف للتعريف والعجمة والتأنيث .

الصورة الخامسة : ما كان مسمى به من الاعلام التى تلازم الاضافة غالبا ، وهو (سبحان) فانه علم التسبيح فى الأصل ، وكان مبنيا على الفتح ، ثم انتقل الى السورة فامتنع من الصرف للعلمية والتانيث ، ولوجود موازن له من الاعلام الممنوعة كعثمان المزيد فيه بالألف والنون ، وعلى هذا فيقال : هذه سبحان ، وقرأت سبحان وتبركت بسبحان .

واعلم أن كلا من هذين الاسمين ، اعنى (ياسين) و (سبحان يجرى مجرى (يونس) و (يوسف) و (مريم) فى عدم الصرف سواء كان لاسم او فى نية الاضافة ، لأن كلا من الأسماء المذكورة ممنوع من الصرف بالعلمية والعجمة والتانيث والى هذين النوعين اشرت بقولى : ونحو ياسين وسبحان امنعن » .

ومما يجرى مجرى (سبحان) فى الوزن والاعراب (لقمان) وهو لا ينصرف للعلمية والزيادة .

الصورة السادسة : ما كان مسمى بجملة نحو « اقتربت الساعة »، و « قل اوحى الى » ، و « تبارك الذى بيده الملك » ، والطريق فى اعرابه : أن يكون على الحكاية ، فيقال : هذه اقتربت الساعة ، وقرأت اقتربت الساعة ، ومررت باقتربت الساعة ، وكذلك تفعل فى سائرهن ، والى ذلك اشرت بقولى : « ومنه ما يحكونه من الجمل » ، اى ومن المسمى به ما يكون جملة ، فيكون محكيا .

الصورة السابعة : ما كان مسمى به مما يتصرف فى وجوه الاعراب بصدره أو بعجزه فالأول كقولك : هذه آل عمران ، وقرأت آل عمران ، ومررت بآل عمران ، فعمران مجرور بالفتحة ، لانه لا ينصرف ، وآل المصدرة عليه تختلف باختلاف العوامل الداخلة عليها ، والثانى : كالنساء والمائدة والأنعام والأعراف والأنفال ، والرعد والحجر والنحل والكهف

والأنبياء ونحو ذلك مما صدره الف ولام تعرفه ويختلف آخــره باختلاف العوامل الداخلة عليه ، والى هذين النوعين اشرت بقولى : « ومنه معرب بأل او بال » ، اعنى ما تقدم ذكره « ا هـ الآثارى فى الهداية ١/١٤٥ — ١٤٧

وينظر فى هذه المسالة :الكتاب لسيبويه ١٠٢/٢ ؛ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٦٠ .

٢ ــ ابيات ما لا ينصرف فى الدرة الالفية لابن معط

القــــول فى بيـــــان غير المنصـــرف
الصـــرف فى الاســـماء اصــل اســـتخف
وهــو فى الاســـم الامكـــن الاصل يقـــع
والصـــرف بالتنـــوين والجـــر تبـــع
والصـــرف ممنـــوع من اســـم مشـــبه
للفعـــل من وجهـــين او من اوجــــــه
وهى فـــروع تســـــعة اذا اجتمـــــع
منهـــا فى الاســـم اثنـــان فالصـــرف امتنع
عـــــدل وتانيــــث وجمــــع انتهـــى
وعجمـــــة ووزن فعـــل خصــــا
ونـــون فعـــــلان المزيـــد والصــــفة
واســـم مركـــب ، والاســـم المعـــرفة
فالعـــــدل والتعـــــريف نحــو عمـــرا
والـــوزن والتعـــريف نحـــو بـــــذرا
واحمـــــد وتغـــــلب ويشـــــكرا
والـــوزن والوصـــف كمثـــل احمـــرا
والوصـــف والعـــدل كمثـــل آخـــرا
ومثـــل مثنـــى وثـــلاث اشــــتهرا
وعلــــم انــــث نحـــــو حمـــــزة
وزينــــب وطـــــب وعــــزة
والـــف التانيـــث نحـــو ســـكرى
ونحـــو حمـــراء ونحـــو بشـــرى
تعـــد فرعـــين فـــلا ينصـــرف
ما هى فيــــه نكـــروا او عرفــــوا

وهكذا الجمع العديم المثل

في المفردات ما له من شكل

بعد فرعين فليس ينصرف

نحو محاريب مساجد عرف

ثالثه الألف ثم بعده

حرفان أو ثلاثة أو شدة

وزائدا معرف كعمران

ونحو عثمان ونحو عفان

وغطفان وانصراف حسان

اذ نونه اصل كذاك تبان

وزائدا الوصف كمثل سكران

مقابلا سكرى ، كذا اصرف عريان

وعلمية الذي تركبا

كحضرموت وكمعدي كربا

اما مثال عجمة الاعلام

فنحو اسحاق وابراهام

الا ثلاثيا به قد سكنا

ثانيه فالصرف كنوح عينا

الا مؤنثا كمصر المعرفة

كذا كهند بعضهم ما صرفه

وكل ما لم ينصرف منكرا

لم ينصرف معرفا كأحمرا

وان تعرفه بلام أو تضف

أو تكسر العلم فهو منصرف

وما اتاك اسما لحي او لأب

تصرفه نحو قريش وعرب

وان تصرد قبيلة او أمتا

لم ينصرف كتغلب ولخما

كذا اذا اردت بالبلدان
تانيث تعريف كمن عمان
لم ينصرف اذ بقعة اردتنا
وان اردت موضعا صرفتنا
كواسط ودابق وفلج
دليلها فى الشعر للمحتج
كذاك لا تصرف اسماء السور
كهود ، والتانيث فيها يعتبر
ما لم تكن فى نية الاضافة
اذ ذاك فاصرف ما اقتضى انصرافه
ومثل حاميم وياسين بنى
وقيل بل بترك صرفها اعتنى

٢ — ابيات ما لا ينصرف فى الفية ابن مالك :

الصرف تنوين اتى مبينا
معنى به يكون الاسم امكنا
فالف التانيث مطلقا منع
صرف الذى حواه كيفما وقع
وزائدا فعلان فى وصف سلم
من ان يرى بتاء تانيث ختم
ووصف اصلى ووزن افعلا
ممنوع تانيث بتا كاشهلا
والغين عارض الوصفية
كاربع ، وعارض الاسمية
فالادهم القيد لكونه وضع
فى الاصل وصفا انصرافه منع
واجدل واخيل وافعى
مصروفة ، وقد ينلن المنعا

ومنع عدل مع وصف معتبر
فى لفظ مثنى وثلاث واخر

ووزن مثنى وثلاث كهما
من واحد لاربع ، فليعلما

وكن لجمع مشبه مفاعلا
او المفاعيل بمنع كافلا

وذا اعتلال منه كالجوار
رفعا وجرا اجره كسارى

ولسراويل بهذا الجمع
شبه اقتضى عموم المنع

وان به سمى او بما لحق
به فالانصراف منعه يحق

والعلم امنع صرفه مركبا
تركيب مزج نحو معد يكربا

كذاك حاوى زائدى فعلانا
كغطفان وكاصبهانا

كذا مؤنث بهاء مطلقا
وشرط منع العار كونه ارتقى

فوق الثلاث ، او كجور وسقر
او زيد : اسم امراة لا اسم ذكر

وجهان فى العادم تذكيرا سبق
وعجمة كهند والمنع احق

والعجمى الوضع والتعريف مع
زيد على الثلاث صرفه امتنع

كذاك ذو وزن يخص الفعلا
او غالب كاحمد ، ويعلى

وما يصير علما من ذي ألف
زيدت لإلحاق ، فليس ينصرف

والعلم امنع صرفه أن عدلا
كفعل التوكيد أو كثعلا

والعدل والتعريف مانعا سحر
اذا به التعيين قصدا يعتبرا

وابن على الكسر فعال علما
مؤنثا ، وهو نظير جشما

عند تميم ، واصرفن ما نكرا
من كل ما التعريف فيه أثرا

وما يكون منه منقوصا ، ففي
اعرابه نهج جواز يقتفي

ولاضطرار ، أو تناسب صرف
ذو المنع ، والمصروف قد لا ينصرف

اعراب ما لا ينصرف

١ ــ ذكر ابن معط تحت مبحث (القول في اعراب الاسم الواحد)

اعراب الاسم الذى لا ينصرف في حالة الجر فقط باعتبار أنها الحالة التى يختلف فيها غير المتصرف من المتصرف اعرابا .

اما حالة الرفع ، وكذا حالة النصب فهما متفقان في الرفع بالضمة وفي النصب بالفتحة ، يقول ابن معط :

وكل ما لم ينصرف تفتحه جرا كاسحاق ، ويأتي شرحه

٢ ــ سار « ابن مالك » على نهج « ابن معط » ، فأفرد مالا ينصرف

بحالة الجر ، باعتباره يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهى علامة فرعية، يقول ابن مالك فى (المعرب والمبنى) :

وجر بالفتحة مالا ينصرف   ما لم يضف او يك بعد ال ردف

ليبين ان جره بالفتحة مشروط بعدم اضافته ، وتجـرده من الألف والـلام .

٣ — (ا) أما الآثـارى فقد ذكـر فى مبحث الإعراب الحديث من هذه العلامة بايجاز شديد ، حيث ذكرها غير مسماة فى مبحث :

« ما يستوى فيه لفظ المنصوب والمجرور » بقوله :

ويستوى المنصوب والمجرور   فى خمسة اولهـا الضمير

ثم المثنى ثم جمـع قد سـلم   فى حالتيه ، ثم ممنوع علم

(ب) وفى مبحث (تقسيم الأسماء وتحديدها) يقول :

ممنوعها : اسم مشبه للفعل فى   اعدام تنوين وكسر قد نفى

(جـ) وفى شروط مالا ينصرف يقول :

الشرط فى الاسم الذى لا ينصرف   فقد اضافة وال او ينصرف

(د) ويؤخر الحديث عن التصريح بعلامة اعـرابه ، وهى الفتحـة الى الفصل السادس وهو فصل (الجر) حيث ذكر للجر ثلاث علامات لعشرة أسماء ، وأتى آنـذاك بالفتح علامة لجـر مالا ينصرف وهو — أيضا — متابع لسابقيه :

ابن معط وابن مالك فى ذكر حالة الجر فقط . يقول الآثارى :

والفتح مخصوص بما لا ينصرف   والياء فى جر المثنى قد الف

المصروف أصل للممنوع من الصرف

١ ــ يقول ابن معط في درته :

« الصرف في الأسماء أصل استخف »

٢ ــ ويقول الآثاري في مبحث « أصول الاعراب » :

« واصل المصروف للممنوع »

وابن معط أعطى معنى زائدا عن الآثاري ، فبين أن الاسم المصروف أصل للممنوع بخلوه من العلل المانعة له من الصرف ، فالاسم المجرد من هذه الفروع الزائدة التي سببت له المنع يكون خفيفا ، لعدم تحمله لأمور زائدة على أصله .

٣ ــ ولم يشر ابن مالك الى هذا الأصل في الفيته .

المراد بالمنصرف وغير المنصرف

١ ــ يقول ابن معط عن التنوين :

وهو في الاسم الأمكن الأصل يقع والصرف بالتنوين ، والجر تبع

٢ ــ ويقول ابن مالك :

الصرف تنوين أتى مبينـا معنى به يكون الاسم أمكنـا

٣ ــ ويقول الآثاري في شروط مالا ينصرف :

والشرط في المنع لغير المكن والصرف تنوين للاسم الأمكن

(أ) يشير ابن معط الى قضية اختلف فيها العلماء :

هل الصرف هو التنوين ــ فقط ــ أو التنوين والجر معا ؟

(ب) وينص صراحة على اختياره لمذهب المحققين ، وهو أن الصرف هو التنوين . أما المذهب الثاني وهو : التنوين والجر فممن ذهب الى ذلك السيرافي .

(جـ) ذكر الآثارى فى شروطه : أن المنــع من الصرف للمتمكن غير الأمكن وهو ما اشبه الفعل بعلتين ، وان المصروف هــو الاسم المتمكن فى الاسمية ، لأنه عار من شبه الحرف فيبنى ، أو شبه الفعل فيمتنع من الصرف .

المنع من الصرف لوجود علتين

١ ــ يقول ابن معط :

والصرف ممنــوع من اسم مشبه ... للفعل من وجهين أو من أوجــه
وهى فــروع تســعة اذا اجتمع ... منها فى الاسم اثنان فالصرف امتنع

٢ ــ ويقــول الآثــارى :

ورابع الانــواع مــالا ينصرف ... اســم بعلتين من عشر عــرف
فرعين فى لفظ ، ومعنى فاصرف ... نحــو (أجيمال) و (حائض) تفى

(أ) ذكر كل من « ابن معط » و « الآثارى » أن الاسم يمنــع الصرف اذا وجد فيه علتان : احداهما لفظية ، وهى اشتقاق الفعل من المصدر وثانيتهما معنوية ، وهى احتياج الفعل الى الاسم فى الاسناد ولا يكون الاسم مشبها الفعل الا باجتماعهما ، وحينذاك يمنع الصرف .

(ب) ولقد اشار الى ذلك « ابن معط » صراحة ، حيث قال : « مشبه للفعل من وجهين أو من أوجه (١) » ، أما « الآثارى » فقد مثل للمصروف ، وهو ما كان فيه العلتان من جهة واحدة بمثالين : الاول (أجيمال) تصغير (أجمال) جمع (جمل) ، فان فيه فرعية التصغير عن التكبير ، وفرعية الجمع من الافراد ، ومرجع تلك العلتين معــا (اللفظ) ،

---

(١) اعترض ابن الخباز فى الغرة (٣٥ ب) على ابن معط فى قوله : «اومن أوجه » بقوله : « وقول يحيى : او من اوجه غير معروف ، ولا حجة له فى (ماه وجور) مع أن فيهما ثلاث علل ، لأن منهن علة واحدة مقاومة ، وعلتان مانعتان من المقاوم » اهـ .

والمثال الثاني : (حائض) فإن فيــه فرعية التأنيث عن التذكير ، وفرعية الوصف عن الموصوف وجهتهما معا (المعنى) .

(جـ) أما ابن مالك فلم يذكر تلك العلل جملة ، بل ذكرها عند الحديث عنها مفصلة واحدة بعد الأخرى .

عدد العلل المانعة الصرف وترتيبها فى الذكر

١ ـ يقول ابن معط :

وهى فروع تسعة اذا اجتمع	منها فى الاسم اثنان فالصرف أمتنع
عــدل وتأنيث وجمــع انتهى	وعجمــة ووزن فعــل خصــــا
ونون فعلان المزيد والصــــفة	واسم مركب والاســـم المعــرفة

وابن معط فى هذا موافق لجمهور النحاة فى اعتبارها تسعة ، ولم يعد منها ألف الإلحاق .

٢ ـ ويقــول الآثــارى :

١ ـ . . . . اسم بعلتين من عشر عــرفا

فيرى أن ثانى العلتين التى تمنع الاســم الصرف مجموعة فى عشرة

٢ ـ ثم يذكرها تفصيلا فيضيف عاشرة ، وهى الالحاق فيقول :

عرف وصف واعدل وأنث واجمع   أعجم وزن ركب وزد الحق تفى

٣ ـ وابن مالك سبق الآثارى فى اضافة ألف الالحاق للعلل فيقول :

وما يصير علما من ذى ألف   زيدت لالحاق فليس ينصرف

وسبقهما الى ذلك « السيرافى » تشبيها لألف الالحاق بألف التأنيث ، وهناك من يعدها ثمانية ، منهم الزجاج الذى اسقط الألف والنون ، وكذلك

عبد القاهر الجرجانى الذى يعد الالف والنون فرعا على التأنيث (١) .

٤ ــ ذكر ابن معط العلل فى عشرة ابيات ، وبين ان المراد بالجمع : الجمع الأصلى ، وكان مفصلا وواضحا حيث ذكر ان الزيادة هى زيــادة (فعلان) ، ولكنه ذكر النون فقط ، فكأنه خصها بالزيادة دون الألف.

اما الآثارى فقد ذكرها فى بيت واحد مختصر غير مفصلة ، وان عرض لها بعد ذلك مفصلة .

٥ ــ (أ) بدأ ابن معط العلل بالعدل حيث يقول : « فالعدل والتعريف نحو عمرا » ، ويقول : « والوصف والعدل كمثل أخرا » .

(ب) وبدأ ابن مالك فى الوصف بزائدى فعلان ، حيث يقول :

« وزائدا فعلان فى وصف سلم » وفى العلم بالمركب حيث يقول :

« والعلم امنع صرفه مركبا » .

(جـ) وبدأ الآثارى فى الوصف بـذى الزيادة بقــوله : « وصف كسكران » وقوله : « والشرط فى فعلان فعلى ... » وفى العلم بالتركيب حيث يقول : « ركب كبعلبك » « ركب وزد ..... » (٢) .

ولقد اعترض ابن الخباز على ابن معط فى ترتيبه العلل بقوله (٣) .

« وقد رتب يحيى علل الصرف ترتيبا غريبا ، ولم يبــدأ سيبوية (٤) .

---

(١) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٣ ــ ٥ ، المقتصد للجرجانى ٩٦٥، شرح الفية ابن معط ص ٤٤٠ .

(٢) بدأ ابن النحاس بالجمع حيث يقول : (شذور الذهب ٥)

اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ‏‏ ‏ ‏ ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وبدأ بن الحاجب بالعدل حيث يقول : (الكافيــة مع شرح الرضى ٣٥/١)

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ‏ ‏ ‏ ‏ وعجمة ثم جمــع ثم تركيب

والنون زائــدة من قبلها الف ‏ ‏ ‏ ‏ ووزن فعل وهذا القول تقريب

(٣) ابن الخباز ٣٦ أ

(٤) الكتاب ١٩٣/٣ــ ١٩٤

وابو على (١) وابن جنى (٢) الا بوزن الفعل ، وقد بـدا الزمخشرى (٣) بالعلمية ، والبداءة بالعدل غريبة » ا هـ .

ما يمنع من الصرف لوجود علتين

١ ـ العــــدل (٤)

١ ـ يقول ابن معط : ١ ـ « فالعدل والتعريف نحو عمرا » ، ٢ ـ ويقول :

والوصف والعدل كمثل اخرا ومثل مثنى وثـلاث اشتهرا

٣ ـ ثم يقول فى (الظرف) :

فمنه ما لم ينصرف مذكـرا معرفة عـدل أعنى سـحرا

٢ ـ ويقول ابن مالك فى الوصف المعدول :

ومنع عدل مع وصف معتبر فى لفظ مثنى وثـلاث واخـر

ووزن مثنى وثـلاث كهمـا من واحـد لاربـع فليعلمـا

ثم يقول فى العلم المعدول :

والعلم امنع صرفه أن عـدلا كفعل التوكيـد أو كثعـلا

والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر

وابن على الكسر فعـال علما مؤنثـا ، وهو نظير جشما

عند تميم ، واصرفن ما نكـرا من كل ما التعريف فيه اثرا

(١) المقتصد بشرح الايضاح ٩٦٤ .
(٢) اللمع ٢٣١ .
(٣) المفصل مع شرح ابن يعيش ٥٨/١ .
(٤) بدات العـلل بترتيب « ابن معط » ـ رغـم وروده الاعتراض عليها ـ لأن الدرة الالفية هى اقدم الالفيات الثلاث .

٢ ــ ويقول الآثارى فى الوصف :

وصف كسكران ونحو احمرا　　　واخر اعــدل كأحاد معشرا

وفى العلم : « واعدل به » ، وفى امثلته : « او اعدل كعمر »

وفى شروط ما لا ينصرف :

والشرط فى نحـــو احــــاد معشر　　　حـــالا ونعتا خبرا ينكر
والشرط فى ملحوقها (١) ، وهو اخر　　　تقابل لاخرين(٢) معتبر
والشرط فى الجمعين(٣)كسر ما عرض　　　فى رابع وثالث غير عوض

ثم يقــول :

والشرط فى عــدل المسمى كعمــر　　　لمفــــرد او جمـــــع او كفـــــحر
والشرط فى عدل (فعال) ان يرى　　　مؤنثـــما مختتمـــا بغـــير « را »
والشرط فى «سحر» من يوم عرف　　　وشرط «امس» ليلة او ينصرف (٤)

١ ــ ذكر « ابن معط » العدل مع العلمية وقرنه بالمثـال فى نصف بيـت والوصف المعدول فى بيت ومثل له بــ (اخــر) ، والعدد المعدول بــ (مثنى) و (ثلاث) ، ولم يذكر ايا من الشروط التى اوردهـــا الآثارى ثم اتى فى مبحث (الظرف) بالظرف المعدول من الألف واللام

---

(١) الضمير فى (ملحوقها) يعود على اسماء العدد المذكور فى البيت السابق : (احاد ، معشر) ، فكأنه يريد ان يقول : شرط الملحوق بنحــو (احاد ، معشر) للوصف والعدل ، وهو (اخر) تقابل لاخرين .

(٢) بفتح الخاء .

(٣) يريد بالجمعين ما كان خماسيا على وزن (مفاعل) او سد اسيا على وزن (مفاعيل) وشرط كل منهما ان يكون ثالثه الفا غير عوض يليها كسر غير عارض فمتى وجد ذلك فى جمع امتنع من الصرف ، لوجود علتين فرعيتين : فرعية فى المعنى ، وهى الدلالة على الجمع ، وفرعية فى اللفظ وهى الخروج من صيغة الاحاد العربية .

(٤) اراد بــ (سحر) خلوه من الألف واللام ، وهذا معدول عما فيه الألف واللام وكذا خلوه من الاضافة ، وبقولـــه : « يوم عرف » قصـــد التعيين .
و بــ (امس)ليلة معينة ، وهى السابقة ليومك الحاضر .

وهو (سحر) ، وبين انه ممنوع من الصرف ، والأولى الحديث عنه هنـــا .

٢ — أتى « ابن مالك » بالعدل مع الوصف ضمن علل الوصفية التى ذكرها كلها أولا ، ثم ثنى بعلل العلمية ، فذكر العدل مع الوصف فى بيتين ومثل له بما مثل به « ابن معط » (مثنى — ثلاث — اخر) .

الا انه فى البيت الثانى قيد العدد المعدول ، فجعله من واحـــد الى أربعة ، وهو ما اتفق عليه جمهور النحاة .

ولا تناقض بين ما ذكره هنا وبين ما ذكره فى الكافية الشافية بايصال العدد المعدول الى (عشرة) ، لأنه مع ذكره لذلك هناك ، فقد بين انـــه نقل من العرب ، وليس متفقا عليه ، يقول ابن مالك فى الكافية الشافية (١) :

ومنعو انصراف وصف عدلا	الى (فعال) أو مفـاه (مفعلا)
فى عدد من واحد صيغا الى	اربعـــة ومخمسا زد ناقـــلا
كذا (عشار) نقلوا ومعشرا	ونقل غـــيره اراه منكــــرا
وقاس اهل الكوفة البواقى	ورايهـــم يـــرى ابو اسحاق

ويذكر ابن مالك العلم المعدول فى اربعة ابيات .

٣ — أما الآثارى فيمثل للوصف المعدول بـــ (احاد معشر) .

ويمكن حصر أوجه الاتفاق والاختلاف بين ابن معط وابن مالك والآثارى فى النقاط الآتيـــة : —

(أ) اكتفى ابن معط بذكر نوعين من العلم المعدول :

١ — المسمى به ومثل له بـــ (عمر) ، ٢ — المعدول عما فيه الالف واللام ومثل له بـــ (سحر) .

---

(١) ص ١٤٣٢ — ١٤٣٣ .

بينما اتى للوصف المعدول بثلاثة الفاظ : (مثنى ، ثلاث ، اخر)

(ب) قيد ابن مالك العــدد على (فعال و مفعل) بكــونه من واحــد الى اربعة ولم يقيد ابن معط ولا الاثارى ، وان فهم من ذكر الاثارى للفظ (معشر) انه مع من يجيزه الى العشرة .

وقــد اختلف العلماء فى الاعــداد المعدولة : فريق : جــاء بها على (فعال) و (مفعل) الى اربعة ولم يتجاوزه ، وهو المشهور فلــم يــات فى التنــزيل متجــاوزا اربعــة ، يقول الله تعــالى : (١) . **« فانكحوا ما طــاب لكم من النســاء مثنــى وثــلاث وربــاع »** .
والفريق الآخر اجازه الى العشرة .

وابن مالك قيده فى الخلاصة ، واطلقه الى العشرة فى الكافية الا ان قوله (نقلوا) يعطى انه على خلافه .

وابن معط فى تمثيله بــ (مثنى) و (ثلاث) و (ربــاع) لا يجيز ولا يمنــع صراحة .

(جـ) اورد الاثارى شرطا للعدد المعدول : وهو : ان يكون نكرة (٢) حالا او نعتا او خبرا ، وافاد بذلك ان العدد المعدول يقع موقعا من الثلاثة منكرا ، ولم يشر لذلك ابن معط ولا ابن مالك .

---

(١) الآية ٢ من سورة النساء .
(٢) يقول ابن عصفور فى شرح الجمل ٢/٢٢٠ : «واختلف فى السبب الذى اوجب ان يمنع هذا العدل الصرف ، فمنهم من قال : انما العدل فى اللفظ والمعنى ....، ومنهم من قال : انما منع الصرف للعدل والتعريف ، ومنهم من قال : انما منع للعدل والصفة ، وهو الصحيح .
واما قول من قال : انما امتنع للعــدل فى اللفظ والمعنى ففاسد ...
واما من قال : انما امتنع للعدل والتعريف فباطل ، لانه يرد عليــه بقوله : « اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع » ، فمثنى صفة لاجنحــة ، واجنحة نكرة ، فلو كان معرفة لم ينعت به النكرة ، وان قال : ان (مثنى) بدل فالجواب : ان البدل بالاسماء المشتقة يقل ... ويدل على بطلان مذهبه ايضا قوله « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع »، لان (مثنى) حال ، والحال لا يجيء معرفة ، ذلك على بطلان مذهبه » اهـ.

(د) ذكر الآثارى شرطا لآخر التى تمنع الصرف ، وهو أن يكون مقـابلا لآخرين جمع مذكر سالم لآخر — بالفتح فيهما — ولم يتعرض لذلك ابن معط ولا ابن مالك .

(هـ) اتفق كل من ابن مالك والآثارى فى أربعة أنـواع من العلم المعدول :

١ — ما سمى به ، ومثل له ابن مالك بفعل و الآثارى بعمر علما على وزن (فعل) .

٣ — لفظ (سحر) (١) .

٤ — (فعـال) علما لمؤنث .

(و) زاد الآثارى نوعين :

١ — ما كان على (فعل) للسب ، ومثل له بغدر (٢) .

---

(١) يقول ابن مالك فى الكافية الشافية : ١٤٧٨ .

« وامنع لتعريف وعدل (سحرا) ظرفا واوجب صرفه منكرا

وفى التسهيل يقـول : « ومع العلمية فى سحر الملازم للظرفيـة » ، وعبارته فيهما أدق وأحسن ..مما جعل الدماميني يفضل ما فى التسهيل على ما فى الخلاصة بقوله : « وهذا أولى من قـوله فى الخلاصة : سحر الذى أريد به التعيين ، لأنه قد يراد به التعيين ، ويكون محلى بأل أو بالاضافة وجوبا ان كان غير ظرف ، وجوازا إن كان ظرفا ، وإنما يلزم الظرفية حالة تجـرده من أل والاضافة مقصودا بـه معين ، ثم المانع له من الصرف : العدل والعلمية ، فأما العدل فعن مصاحبة الألف واللام وقيل : العدل وشبه العلمية ، من حيث تصرف بغير أداة ملفوظ بها ، بل بنية ال ، واختاره ابن عصفور » (تعليق الفوائد القسم الثانى ٧٨٦ — ٧٨٧) .

(٢) ذكر ابن مالك : (غدر) فى الكافية الشافية ١٤٧١ بقوله :

والعـدل معه مانعـا نحو (عمر) ومثل مسمى به نحو (غـدر)

وشرحه بقوله : « ما جعل علما من المعدول الى (فعل) فى النداء كـ (غدر) و (فسق) حكمه حكم عمر ، ولا تعارض بين قول ابن مالك وقول الآثارى الذى شرحه فى الهداية (١/١٣٩ ب) بأنه للسب ، ويمكن التوفيق بين القولين بأن يقول : المقصود السب فى النداء أو سب المنادى.

٢ ــ لفظ « امس » مرادا به اليوم الذى قبل يومك (٢) .

(ز) ١ ــ بين « ابن مالك » أن (فعال) علما لمؤنث ممنوع من الصرف عند بنى تميم ، فقط للعلمية والعدل عن (فاعلة) ، ولم يشر لذلك الآثارى . ونظير العدل عن (فاعلة) العدل عن (فاعل) للمذكر (جشم) وهو العظيم .

٢ ــ راى ابن مالك انه من المفيد ذكر مذهب اهل الحجاز ــ ايضا ــ فى (فعال) وهو البناء على الكسر ، ولم يشر لذلك الآثارى .
٣ ــ اشترط الآثارى فى (فعال) كونه مختتما بغير (الراء) دون ابن مالك

(ح) ذكر ابن مالك ههنا قاعدة مفادها : « اذا زالت العلمية صرف الممنوع لزوال احدى العلتين بتنكير العلم » .

وذكر الآثارى مثل ذلك فيقول تحت مبحث :

(حالات المنع من الصرف وفى سبع ، فيها يمتنع معرفة وينصرف نكرة)

والعلم اخصص من اسامى المنع	بأنه ملازم لسبع
ركب وزد أنث بهاء مطلقا	اعجم وزن واعدل به والحقا
فهذه معرفة لا تنصرف	وان تجد منكرا منها صرف

(١) ذكر ابن مالك (امس) فى الكافية الشافية مفصلا وموضحا لمذهب بنى تميم وغيره واكتفى الآثارى هنا بكونه مقصودا به اليوم السابق يومك بليلة واحدة فلا هو فصل كما فصل ابن مالك فى الكافية الشافية ، ولا هو تركه كما فعل ابن مالك فى « الألفية » ، يقول ابن مالك

تميم منع (أمس) فى رفع ترى	ومنهم فى غير رفع كسرا
وبعضهم يفتح جرا ، ولدى	غيرهم اكسر ــ مطلقا ــ ان جردا
ومنع (ال) وفى اضافة وفى	تنكير اعراب لكل اقتفى
وعدل غير (سحر) و (امس) فى	تسمية تعرض غير منتفى

(١٤٧٨)

٢ ـ وزن الفعـــــل

١ ـ ويقول ابن معط عن وزن الفعل والعلمية :

والوزن والتعريف نحو (بذرا) (١)   واحمد وتغلب ويشكرا

وعن الوزن والوصف يقول :

والوزن والوصف نحو احمرا

٢ ـ ويقول ابن مالك فى العلمية ووزن الفعل :

كذاك ذو وصف يخص الفعلا   او غالب كاحمـــر ويعـــلى

وفى الوصف مع وزن الفعل يقول :

ووصف اصلى ووزن افعـــلا   ممنوع تانيث بتـــــا كاشهلا
والغين عـــارض الوصفيـــة   كاربع ، وعـــارض الاسمية
فالادهم القيـــد لكونه وضع   فى الاصل وصفا انصرافه منع
واجـــدل واخيـــل وافعـــى   مصـــروفة وقد ينلن المنعـــا

٣ ـ ويقول الاثارى فى الوصف :

وصف كسكران ونحو احمر ...

وفى العـــلم :

. . . . اعجم وزن
ثم يقول فى امثلة العلم الممنوع من الصرف :
وزن كاحمـــد . . . .

---

(١) جاء فى لسان العرب (بذر) : بذر : موضـــع ، وقيل : ماء معروف ، قال ابن برى : ولم يجىء من الاســـماء على (فعل) الا بذر وعثر : اسم موضع وخضم : اسم لعنبر بن تميم ، وشلم : اســـم بيت المقدس ، وهو عبرانى وبقم : اسم اعجمى وهى شجرة ، وكتم : اســـم موضع ايضا .

١ ــ (أ) نرى ابن معط والأثارى فى الوصف ووزن الفعل قد اقتصرا على التمثيل له بـ (أحمر) فقط .

(ب) غير أن الأثاري قد أتى بشرط فى هذا الوصف وهــو أن يكون وصفا أصليا (ليس عارضا) ، وألا يقبل مؤنثة التاء .

(جـ) أما ابن مالك فقد كان مفصلا وواضحا وشاملا :

١ ــ فلقد ذكر ما اشترطه الأثــارى بالوصف الأصلى وبعدم قبول تــاء التــأنيث .

٢ ــ ولكنه ذكر فى أبياته ثلاثة أقسام للوصف على وزن (أفعل) .
١ ــ الوصف الأصلى ومثل له بأشهل فهذا ممنوع من الصرف
٢ ــ ما وصف بالعروض ويتمثل فى نوعين :

(أ) ما كان من أسماء العدد ووصف به فهو منصرف .

(ب) ما كان وصفا فى الأصل ، ولكن سمى به وغلبت عليه الاسمية ومثل له بالأدهم القيد ، وهذا ممنوع .

٣ ــ ما تجرد من الوصفية ، وصار اسما فى العربية ، ومثل له بأجــدل وهو الصقر ، وأخيل للطــائر عليه نقط كالخيلان يسمى الشقراق ، وأفعى لضرب من الحيات ، وهــذا النوع مصروف ، ولكن بعض العرب لحظ فيهــا معنى الصفة وهو القوة والتلون والإيذاء فمنعها من الصرف .

٢ ــ فى العــلم :

١ ــ نرى ابن معط يشير بتعدد الأمثلة الى ما يأتى :

(أ) قسم لا يوجد فى غير الفعل الا فى علم واعجمى ، ويمثل له بـ (بذر) : وهو علم لمكان أو لمــاء .

(ب) قسم يغلب وزنه فى الافعال ويكثر فيها ، ويمثل للأعلام التى جاءت منه بـ (تغلب) و (يشكر) و (احمد) .

٢ ــ حدد ابن مالك العلم الموازى للفعل بنوعين ــ أيضا ــ :

(أ) ما يخص الفعــل .

(ب) ما يغلب فيــه .

٣ ــ وكذلك فعل الآثارى فذكر نوعين ، الا انه اتى بنوع عند الحديث عن العلل التى تمنع العــلم من الصرف بذكر مثــاله ، وهو ما يغلب فيه فقال : وزن كأحمد ، ثم اتى بالنوعين عند سرده لشروط مالا ينصرف فحدد النوع الغالب بأنه مبدوء بحرف من حروف المضارعة (أتين) والنوع المختص بالفعل ، ومثل له بــ (حلب) .

ومن هنا نجد أن الثلاثة قد اتفقوا فى ذكر نوعين :

الا أن ابن معط عبر عن النوعين بالمثال فقط ، فذكر للنــوع الأول ــ وهو الوزن الخاص بالفعل ــ (بقر) ، وللنوع الثــانى الوزن الغالب (احمد) و (تغلب) و (يشكر) .

بينما ابن مالك سمى النوعين ممثلا للغالب ــ فقط ــ بأحمــد ويعلى ولم يمثل للوزن الخاص بالفعل .

أما الآثارى فقد سمى النوعين أيضا ــ كما ذكرت سابقا ــ ومثل ــ للنوع الغالب بأحمد وحدد علامته ببدئه بأحد الحروف الأربعــة (الهمزة) ــ التاء ــ الياء ــ النون) .

ومثل للنوع الخاص بــ (حلب) .

٣ ــ العلم المؤنث

١ ــ يقول ابن معط :

(أ) وعلم انث نحو حمزة   وزينب وطلب وعزة

(ب) ويقول :

الا مؤنثا كمصر المعرفة   فذا كهند بعضهم ما صرفه

٢ ــ ويقول ابن مالك :

كذا مؤنث بهاء (١) مطلقا   وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث او كجور او سقر   او زيد اسم امراة لا اسم ذكر
وجهان فى العادم تذكيرا سبق   وعجمة كهند والمنع احق

٣ ــ ويقول الاشارى :

١ ــ زكب وزد ، انث بهاء مطلقا ....

٢ ــ ثم يقول : ....

وانث تستند

كطلحة او زينب او فاطمة ....

٣ ــ ثم يقول :

والشرط فى مؤنث كخرنقا   فوق ثلاث ومع الها اطلقا

المؤنث اللفظى ، وهو ما ختم بتاء التأنيث ، والمعنوى : اما ان يكون زائدا على ثلاثة ، او يكون ثلاثيا ، والثلاثى قد يكون محرك الوسط او ساكنة .
ساكنه .

١ ــ (أ) مثل ابن معط للعلم المؤنث باربعة امثلة ، للمؤنث فى اللفظ فقط ــ

(١) يطلق النحويون الهاء احيانا ويقصدون بها التاء .

بحمزة ، فهو اسم لرجل ، وللمؤنث المعنوى ذى العلامة بـ (عـزة) وهو اسم لامرأة ، وقيد الثلاثى بالممنوع من الصرف بكونه محرك الوسط ، ويفهم ذلك بتمثيله له بـ (حلب) (1) .

(ب) الا انه ذكر بعد ذلك لفظ (مصر) وقيده بكونه علما على بلدة وافاد بأنه ما يصرف عند البعض ، وفهم من ذلك انه يصرف عند البعض الآخر .

٢ ـ وابن مالك ذكر العلم المختوم بتاء التأنيث انه ممنوع من الصرف مطلقا، سواء كان لمذكر او مؤنث ، وسواء كان ثلاثيا أو اكثر من ثلاث ، اما الخالى من العلامة ، ان زاد على ثلاثة امتنع صرفه ، أو منقولا من مذكر الى مؤنث ، وان كان ثلاثيا ساكن الوسط وليس اعجميا ولا منقولا من التذكير الى التأنيث ، ففيه الوجهان والمنع ارجح ، ومثل لساكن الوسط الاعجمى بـ (جور) ، وهو اسم بلد ، للمحرك الوسط بـ (سقر) ، وهو علم على جهنم ، وللعلم المذكر المسمى به امرأة بـ (زيد) ، ولساكن الوسط وليس اعجميا ولا منقولا من المذكر للمؤنث بـ (هند) .

٣ ـ (أ) اما الاثارى فقد ذكر ان من المؤنث ما كان مختوما بتاء التأنيث وهذا ممنوع من الصرف مطلقا (ثلاثيا وغيره ، مذكرا او مؤنثا) ، ثم مثل للمؤنث بثلاثة امثلة : (طلحة) للمؤنث فى اللفظ فقط و (زينب) للمؤنث المعنوى فقط ، و (فاطمة) للمؤنث لفظا ومعنى .

(ب) ثم ذكر فى شروط مالا ينصرف ان المؤنث الخالى من العلامة شرطه ان يكون زائدا عن ثلاثة احرف ، ومثل له بـ (خرنق) .

اما ما ختم بالعلامة فلا يشترط فيه الزيادة عن ثلاثة أحرف ، وهذا نفس الشرط الذى ذكره ابن مالك بقوله :

---

(1) ذكر الاثارى لفظ (حلب) فى الممنوع من الصرف للعلمية ، والوزن الخاص بالفعل (الماضى) ، وهنا ذكره ابن معط فى الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (علم على مكان) .

(وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث)

كما انه قد خص المؤنث الثلاثي الخالي من التاء بمبحث مستقل مبينا انه اذا كان ساكن الوسط فمنعه اولى ، اما اذا كان محرك الوسط لمتنع صرفه ، ومثل لساكن الوسط بـ (هند) ولمحركة بـ (سقر) ، ولم يمثل للأعجمي من اسماء البلاد كما مثل ابن مالك ولكنه زاد نوعا ثالثا لم يذكره ابن معط ولا ابن مالك ، وهو المصغر بالتاء من النوعين السابقين ، وقرر انه ممنوع من الصرف .

٤ — لم يذكر ابن معط شرط الخالي للعلامة ، كما اشترط كل من ابن مالك والآثاري ، وانما اكتفى بالتمثيل له بـ (زينب) .

٥ — اعقب ابن معط العلم الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث — وهو ممنوع لعلتين بما ختم بألف التأنيث — وهو ممنوع لعلة واحدة حقيقة علتين تنزيلا ، فانه لما ذكر التأنيث إراد ان يذكر كل اقسام المؤنث الممنوع لوجود علامة فيه سواء كانت التاء او الألف بنوعيها .

الا انه ان اغتفر له الخلط بين ما فيه علتين وما فيه علة لسبب الجامع المشترك بينهما ، وهو ان من بين ما فيه علتان للعلمية والتأنيث ، ما ختم بالعلامة فبينهما جامع ، وهو وجود علامة للتأنيث في آخر كل منهما ، فكيف يغفر له الإتيان هنا بالممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع ؟؟

هل يقال : ان الممنوع لألف التأنيث لعلة واحدة ، فلما ذكره ذكر النوع الثاني لما يمنع لعلة واحدة فثنى بـ المجموع !! (١)

---

(١) في سابق كلامي قلت : انني سأسير في تعداد الاسماء الممنوعة من الصرف على نهج ابن معط لأقدميته .

لكني لما وجدت خلطا منه بين ما منع لعلتين وما منع لعلة واحدة خالفته في ذلك فقط ، وآثرت تأخير ما منع لعلة واحدة الي أن انتهي من ذكر الممنوع لعلتين .

٤ ـ ما ختم بألف ونون مزيدتين

١ ـ يقول ابن معط :

وزائدا معرف كعمران ونحو عثمان ونحو عفان
وغطفان واصبهان حسان إذ نونه أصل كذاك تبان
وزائدا الوصف كمثل سكران مقابلا سكرى ، كذا أصرف عريان

٢ ـ ويقول ابن مالك فى الوصف :

وزائدا فعلان فى وصف سلم من أن يرى بتاء تأنيث ختم

ويقول فى العلم :

كذاك حاوى زائدى فعلانا كغطفان وكأصبهانا

٣ ـ ويقول الأثارى :

١ ـ فى موانع الصرف :

عرف وصف واعدل وأنث واجمع اعجم وزن ركب وزد الحق نفى

٢ ـ وفى حالات الممنوع من الصرف :

ركب وزد . . . .

٣ ـ وفى أمثلة العلم الممنوع من الصرف :

ركب كبعلبك فيه ثم زد فى نحو عثمان . . . .

٤ ـ وفى الوصف :

وصف كسكران

٥ ـ وفى شروط مالا ينصرف :

والشرط فى المزيد نون والف قد زيدتا ، وصرف أصلى الف

(أ) يتحدث ابن معط عن المختوم بألف ونون مزيدتين ، فيمثل للعلم بـ (عمران) و (عثمان) و (غطفان) ، ثم يبين ان ما كانت نـــونه اصلية صرف ، ومثل لذلك بـــ (حسان) و (تبان) ، فانك لو اعتبرت حسان مأخوذة من الحسن ، وتبان من التبن صرفتا ، فان اعتبرت حسان مأخوذة من الحس ، وتبان من التب لم ينصرفا .

أما الوصف فقد مثل له بسكران وبين ان مؤنثه (سكرى) ، أى ما كان على (فعلان) فى المذكر و (فعلى) فى المؤنث ، فان كان مؤنثه على (فعلانة) ، اى بالتاء صرف ، ومثل ذلك (عريان) .

(ب) وابن مالك يأتى فى الوصف فيحدده بألف ونون مزيدتين وأن يسلم مؤنثـــه من التـــاء .

وفى العلم يذكر ـــ ايضا ـــ زيادة الألف والنون ـــ ويمثل له بمثالين (غطفان) اسم قبيلة ، و (اصبهان) اسم مدينة .

(جـ) ويأتى الآثارى فيفرق ذا الزيادتين فى خمسة مواضع ولا يزيد فى الوصف عن التمثيل له بـــ (سكران) ثم يـــأتى فى شروط مالا ينصرف بذكر شرط زيادة الألف والنون وهو ما سبق ان ذكره ابن معط موضحـــا وممثلا له ، وكذلك مثل للمنصرف ، واكتفى الآثارى بقوله : « وصف اصلى السقف » .

(د) قيد ابن معط ، والآثارى وابن مالك (فعلان) يكون مؤنثه على (فعلى) الا ان ابن معط صرح يكون مؤنثه على (فعلى) (١) وتبعـــه الآثارى ، أما ابن مالك فاكتفى بالا يختم المؤنث بالتاء (٢) .

---

(١) ابن معط ذكر شرط الوصف ، وهو خلوه من التاء ضمنا ، لأنه قال « سكران مقابلا سكرى » .

(٢) ما كان صفة على (فعلان) على ثلاثة اقسام :

١ ـــ قسم ممنوع من الصرف ، وهو ما كان مؤنثه على (فعلى) ، نحو : سكران سكرى ، وحيران حيرى وشبعان شبعى وغضبان غضبى .

(هـ) ابن مالك صرح بالوصف حين ذكر شرط ما كان على فعلان ، فقال : « فى الوصف » فأخرج بذلك العلم المختوم بألف ونون ، ولم يذكره الأشارى .

٥ — العلم المركب تركيب مزج

١ — يقول ابن ابن معط :

وعلميــــة الذى تركبـــا كحضرموت ، وكمعـــدى كربـــا

٢ — ويقول ابن مالك :

والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج نحـــو معـــد يكـــربا

٣ — ويقول الأشارى :

(أ) عند عـــد العلل : « وركب » .
(ب) وفى حالات الممنوع من الصرف : « ركب »
(جـ) وفى أمثلة العلم : « ركب كبعلبك »
(د) وفى شروط مالا ينصرف :

والشرط فى التركيب مزج بـــاد لا بإضـــافة ولا اســـناد

١ — ذكر ابن معط العـــلم المركب الممنوع بالمثـــال له بـــ (حضرموت) و (معد يكرب) ، وفهم من المثالين ضمنا أنه يريد المركب المزجـــى لا الاضافى ولا الاسنادى .

٢ — وذكر ابن مالك « التركيب المزجى صراحة ومثل له بـــ (معد يكرب)

---

٢ — قسم مصروف بلا خلاف ، وهو ما كان مؤنثه على (فعلانة) ، نحو : ندمان ندمانة ، سيفان سيفانة ، وما أشبه ذلك .
٣ — قسم لا مؤنث له : وهذا مختلف فى صرفه ، فمن جعل العـــلة انتفاء (فعلى) صرفه ، ومن جعلها انتفاء (فعلانة) — وهو الصحيح — منعه من الصرف ، لمـــا ذكر فى الكتب المختلفة .

٣ ــ اما الاثارى ، فلم يذكر التركيب المزجى صراحة الا عند ذكره لشروط ما لا ينصرف ، ومثل له كابن مالك بمثال واحد ، وهو بعلبك .

٤ ــ ابن معط وابن مالك فى بيت واحد وضح كل منهما ما ذكره الاثارى مفرقا فى خمسة مواضع ، حتى الشرط الذى ذكره الاثارى فى بيت كامل استغنى عنه ابن مالك بلفظ «مزج» فأخرج الاضافى والاسنادى، وابن معط بمثالية بين ان المقصود به هو التركيب المزجى .

٦ ــ العلم الاعجمى

١ ــ يقول ابن معط :

أما مثال عجمة الأعلام ... فنحو اسحاق وابراهام
الا ثلاثيا به قد سكنا ... ثانية فالصرف كنوح عينا

٢ ــ ويقول ابن مالك :

والعجمى الوضع والتعريف مع ... زيد على الثلاث صرفه امتنع

٣ ــ ويقول الاثارى :

(أ) فى موانع الصرف يقول : أعجم .

(ب) وفى حالات الممنوع : « أعجم »

(جـ) وفى امثلة العلم الممنوع : « واعجم كجبرائيل موسى كاتمه »

(د) وفى الشروط :

والشرط فى اسم اعجمى وضعه ... فوق ثلاث ، ولشخص منعه

١ ــ يذكر ابن معط العلم الاعجمى بالمثال له بـ (اسحاق) و (ابراهام) ثم يذكر حكم الثلاثى الساكن الوسط ويمثل له بـ (نوح) ، فيحكم بتعين صرفه .

٢ ـ وابن مالك قيده بـ (أ) كونه علما فى اللسان الأعجمى .
(ب) وكونه زائدا على ثلاثة .

٣ ـ أما الآثـارى فيمثل له بـ (جبرائيل) و (موسى) .
ثم يذكر شرطيه وهما (أ) كونه موضوعا فوق ثلاثة أحرف .
(ب) وكونه علم شخص لا علم جنس .

١ ـ مما سبق نجد أن ابن معط قد صرح وحده بأن الأعجمى الثلاثى ساكن الوسط يتعين صرفه ممثلا له بـ (نوح) .

ثم أعقب ذلك باستثناء من هذا ، وهو أن الثلاثى الأعجمى اذا كان مؤنثـا فانه يأخذ حكم (هند) فى جواز الوجهين .

يقـــول ابن معط :

الا مؤنثا كحصر المعرفة ... فـذا كهنـد بعضهم ما صرفـه

ولقد أشار الى ذلك ـ من بعده ـ ابن مالك حينما تحـدث عن العــلم المؤنث بقوله :

وجهان فى العادم تذكيرا سبق ... وعجمة ـ كهند ـ والمنع احق

فيجيز ابن مالك فيه الوجهين ـ أيضا ـ مثل (هند) ولكنه ذكـر أن منعه من الصرف أرجح .

٢ ـ ذكر كل من ابن مالك والآثارى شرط الوضع فى اللسـان الاعجمى ، وكـونه فوق ثلاث .

٣ ـ خص الآثارى ـ وحده ـ العلم بكونه للأشخاص لا للأجناس .

٤ — مثل ابن معط للأعجمى بجبرائيل ، وهو صحيح الآخر ، و « موسى » وهو معتل الآخر ، وذيله بقوله « كاتمه » ، يعنى حالة كونك كاتما اعرابه ، اى غير مظهر لحركات الاعراب ، فان (موسى) معتل الآخر بالألف المقصورة ، فتقدر على آخره حركات الاعراب للتعذر .

٧ — العلم المختوم بالف الالحاق (١)

١ — يقول ابن مالك :

وما يصير علما من ذى الف   زيدت لالحاق فليس ينصرف

٢ — ويقول الاثارى :

(ا) فى موانع الصرف : « الحق » .

(ب) وفى حالات الممنوع : « والحقا » .

(جـ) وفى امثلة العلم : « والحق كعلقى بعد نقل يعتبر » .

(د) وفى شروط مالا ينصرف .

والشرط فى الالحاق قصر لا سوى   وذات مد شرفها كل روى

١ — وافق الاثارى ابن مالك فى جعل الف الالحاق اذا ختم بها العلم يمنع من الصرف تشبيها لها بألف التأنيث (٢) .

٢ — الا أن الاثارى قد حدد منع المختوم بتلك الألف بأنه لابد ان ينتقل ويصير علما منقولا (٣) .

---

(١) لم يعتبر ابن معط الف الالحاق من علل المنع من الصرف ، ولهذا اقتصرت على ما قاله ابن مالك والاثارى .

(٢) تشبه الف الالحاق والمقصورة الف التأنيث المقصورة من وجهين :

١ — انها زيدت دون من غيرها كالف التأنيث .

٢ — انها تقع فى مثال صالح لألف التأنيث ، فان علقى وارطى نظير « سكرى » من المؤنث .

وشبه الشىء بالشىء كثيرا ما يلحقه به كحاميم اسم رجل ، فانه ممنوع عند « سيبويه » لشبهه بهابيل فى الوزن والامتناع من الألف واللام .

(٣) « علقى » و « ارطى » وهما اسمان لشجر فى الأصل ، وكذا ما اشبههما فلو سمى بهذا الاسم وصار علما على شخص فحينذاك يمنع من الصرف .

٣ ــ خص الأشارى تلك الألف بكونها المقصورة ، فذكر أولا أنها على مثال (علقى) ؛ ثم ذكر ذلك صراحة فى الشروط .

٤ ــ أما ابن مالك فلم يتعرض لذلك هنا ، ولقد ذكر ذلك صراحة فى الكافية الشافية (١) .

ما منع من الصرف لعلة واحدة

١ ــ الف التأنيث

١ ــ يقول ابن معط :

والف التأنيث نحو سكرى   ونحو حمراء ونحو بشرى

تعد فرعين فلا ينصرف   ما هى فيه نكروا أو عرفوا

٢ ــ ويقول ابن مالك :

فألف التأنيث مطلقا منع   صرف الذى حواه كيفما وقع

٣ ــ ويقول الأشارى :

(أ) . . . .   فالمنع مطلقا بخمسة يقر

فى الف التأنيث مطلقا عرف   . . . .

(ب) ويقول فى الشروط :

والشرط فى مؤنث بالألف   لا يقبل التاء التى فى الطرف

(جـ) ويقول ــ أيضا ــ :

وعلة قامت كعلتين   فى الف التأنيث والجمعين

١ ــ يمثل ابن معط الألف التأنيث بـ (سكرى) و (بشرى) للمقصورة و (حمراء) للممدودة ، ويعلل لمنعها من الصرف ، بقوله «تعد فرعين» .

---

(١) يقول فى الكافية الشافية (١٤٩٣) :

والف الالحاق مقصورا منع   كـ (علقى) ان ذا علمية وقع

ومعنى عدهم اياها من فرعين : انها لما لزمت الكلمة ببنائها عليها فى اول الأمر ، فلم لزومها مقام تأنيث آخر (1) .

ثم يقرر ان ما ختم بألف التأنيث لا ينصرف فى النكرة وفى المعرفة .

٢ — ويأتى ابن مالك بقوله : « مطلقا » مزيدا بذلك كلا من الألف المقصورة والممدودة ، وبقوله : « كيفما وقع » اى سواء وقعت فى مفرد أو جمع، اسم او صفة ، معرفة أو نكرة (2) .

٣ — وقال الاثارى — ايضا — : فى « الف التأنيث مطلقا منع » ، يعنى : المقصورة والممدودة ، ولم يمثل كما لم يمثل ابن مالك .

٤ — ويعلل — ايضا — كما فعل ابن معط لمنعها من الصرف بأنها تقوم مقام العلتين .

٥ — ولكنه يذكر شرطا ، وهو عدم قبولها التاء ، لم يذكره ابن معط او ابن مالك .

٢ — صيغة منتهى الجموع

١ — يقول ابن معط :

وكــذا الجمع العــديم المثل ... فى المفردات ماله من شكل

بعــد فرعــين فليس ينصرف ... نحو محاريب مساجد عرف

ثالثـــه الالـــف ثم بعـــده ... حرفان او ثلاثة او شدة

---

(1) انظر ابن الخباز (٣٧/ب) .

(2) يقول ابن مالك فى الكافية الشافية :

فألف التأنيث — مطلقا — منع ... مقصورا او ممـــدودا اينما وقع

ويشرح ذلك بقوله : « وقد نبهت بقولى : « اينما وقع » على ان الألف مؤثرة منع الصرف فى المفرد والجمع من الاسماء والصفات والمعارف والنكرات » .

(١٤٣١ ، ١٤٣٨)

٢ – ويقول ابن مالك :

وكن لجمع مشبه مفاعلا ... أو المفاعيل بمنع كافلا
وذا اعتلال منه كالجوارى ... رفعا وجرا اجره كسارى
ولسراويل بهذا الجمع ... شبه اقتضى عموم المنع
وإن به سمى أو بما لحق ... به فالانصراف منعه يحق

٣ – ويقول الأشارى :

(أ) وعلة قامت كعلتين ... فى ألف التأنيث والجمعين
(ب) . . . . فالمنع مطلقا بخمسة يقر
فى ألف التأنيث مطلقا صرف ... وفى مفاعل مفاعيل ألف
وشبه ذين ثم فى الليالى ... ونحوها يجوز حكم الوالى
(د)والشرط فى الجمعين كسر ما عرض ... فى رابع، وثالث غير عوض

١ – (أ) يعلل ابن معط لمنع هذا الجمع الصرف بأن مجيئه على شكل وصيغة ولفظ لا يوجد فى المفرد يجعله، معادلا لعلتين ، فالجمع علة ، وعدم النظير قائم مقام علة أخرى ، ويذكر لهذا الجمع مثالين (محاريب) بزنة (مفاعيل) و (مساجد) بزنة (مفاعل) .

(ب) يقيد هذا الجمع بكون ثالثه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أو حرف مشدد .

٢ – (أ) يعرض ابن مالك للجمع المشابه (مفاعل) و (ومفاعيل) ، فهذا يكفل له المنع من الصرف .

(ب) ويذكر حكم المنقوص من هذا الجمع بأنه يعرب اعراب (سارى) وهو اسم فاعل مفرد منقوص من الفعل (سرى) ، فينون رفعا وجرا وتحذف ياؤه ، وينصب بفتحة ظاهرة وتثبت ياؤه ويتون .

(جـ) ويذكر حكم (سراويل) ، وهو مفرد أعجمى جاء على وزن الجمع وهو ممنوع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة التى تمنعه الصرف .

(د) ثم يذكر حكم ما سمى بهــذا الجمع ، او بما لحــق به من لفظ اعجمى او لفظ ارتجل للعلمية مثل (هوازن) ، وهذا ايضا ممنوع من الصرف ، لشبهه بصيغة الجمع ، أو قيام العلمية مقامها .

٢ ــ اما الاثــارى فيذكر :

(أ) ان فى هذا الجمع علة قامت مقــام العلتين كما فعــل ابن معط

(ب) لكنه لم يمثل لسد العلة الواحدة مسد العلتين كما فعل ابن معط

(جـ) ويصرح بان هذا الجمــع يتمثل فى وزنى (مفاعل) و (مفاعيل) وما اشبههما .

(د) لكنه لم يمثل لهذا الجمع كما مثل ابن معط .

(هـ) ويعبر عن الوزنين بالجمعين ، ويشترط لهما شرطين :

١ ــ كون ثالث الجمع الفا غير عوض .

٢ ــ كسر الحرف الرابع الذى يلى الالف .

(و) وقد سبقه ابن معط فى وجود الالف ثالثة فى هذا الجمع وان لم يقيدها بكونها غير عوض كما فعل الاثارى .

(ز) افاد ابن معط ان ما بعد الالف قد يكون ثلاثة احرف او حرفين متحركين او حرفين اولهما ساكن والثــانى متحرك (ادغم اولهما فى ثانيهما لتماثلهما) ، ولم يتعرض لذلك الآثارى صراحة ، وان كان التصريح بوزن (مفاعل) و (مفاعيل) يفيد ضمنا أن ما بعد الالف حرفان او ثلاثة احرف .

(ح) تابع الاثارى ابن مالك فى ذكر حكم الجمع المنقوص ممثــلا له بــ (الليالى) جمع (ليلة) وما اشبهها فهذا النوع يجوز فيه ان نحكم عليه بما حكمت على لفظ (الوالى) وهو اسم مفرد على وزن (فاعل) من الفعل (ولى) منقوص ، فينون رفعا ونصبا وجــرا وتحذف ياؤه فى حالتى الرفع والجر ، وتبقى فى حالة النصب منونة ومحركة بفتحة ظاهرة لخفة الحركة على اليــاء .

ما جاء فى الدرة ، والكفاية ولم يات فى الخلاصة

١ — مالا ينصرف فى النكرة والمعرفة

١ — يقول ابن معط :

وكل ما لـم ينصرف منكـرا   لـم ينصرفه معـرفا كأحمرا

وان تعرفه بـلام او تضف   او نكر العلم فهـو منصرف

٢ — ويقـول الأنبـارى :

(أ)   فالمنع مطلقا بخمسة يقـر

فى الف التأنيث مطلقا عـرف   وفى مفـاعل مفـاعيل ألف

وشبه ذيـن ثم فى الليـالى   ونحوها يجوز حكم الوالى

وصف كسكران ونحو أحمرا   واخر اعدل كأحـاد معشر

(ب) لشرط فى الاسم الذى لا ينصرف   فقـد اضافة وال او ينصرف

(جـ) وفى (مبحث حالات العلم الممنوع من الصرف ، وهى سبعة فيها يمتنع معرفة وينصرف) . يقـول .

والعلم اخصص من اسامى المنع   بأنـه مـلازم لتسـبيع

ركـب وزد أنث بهـاء مطلقـا   اعجم وزن واعدل به والحقا

فهـذه معـرفة لا تنصـرف   وان تجد منكرا منهـا صرف

١ — (أ) ذكر ابن معط فى البيت الأول قاعدة عامة وهى :

كل ما لم ينصرف نكرة لا ينصرف معرفة ، ومثل لذلك بأحمر . وذكر فى البيت الثانى ان الاسم الذى لا ينصرف اذا اقترن بال او اضيف صرف وكذلك العلم اذا نكر صرف .

(ب) اعترض ابن الخباز على ابن معط فى البيت الأول بقوله (1) :

« هذا العموم غير مستقيم ، والحق ما أذكره : مالا ينصرف نكـرة ضربـان :

أحدهما : ما ينصرف فى المعـرفة ، وذلك الأعـداد المعـدولة كأحـاد ، لا ينصرف نكرة للوصف والعدل ، وينصرف اذا سميت به نكرة لزوال العلتين ، وحدوث علة واحدة .

والثانى : ما لا ينصرف فى المعرفة نحـو : أحمر : فانـه لا ينصرف نكـرة للوصف ووزن الفعل ، ولا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وفيـه خلاف أذكره بعد ، وذلك اذا نكر » .

٢ ـ (أ) خصص الآثارى ما يمنع من الصرف معرفة ونكرة بخمسة مواضع :

١ ـ ألف التأنيث (مقصورة وممدودة) .

٢ ـ صيغة منتهى الجموع .

٣ ـ ما كان وصفا على فعلان فعلى .

٤ ـ ما كان وصفا على أفعل .

٥ ـ المعدول فى حال تنكره ويشمل : (أخـر) ، العـدد المعدول كـ (أحـاد) و (معشر) (2) .

---

(1) انظر ابن الخباز ٣٩ أ .

(2) ذكر الصيمرى فى التبصرة تحت باب (ما لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة) هذه المواضع الخمسة ص ٥٦٨ ، وعلل لمنعها الصرف بقوله :

١ ـ ما كان على صفة (أفعل) ص ٥٤٤ يقول : « ما كان صفة ، فانه لا ينصرف فى المعرفة ، ولا فى النكرة ، وذلك مثل : أحمر ، أسود ، أبيض ، وانما لم ينصرف فى النكرة لاجتماع الصـفة ووزن الفعل ، فان سميت به ثم نكرته فسيبويه لا يصرفه ، لأنك إذا نكرته ، فانما ترده إلى حال كان لا ينصرف فيها قبل التسمية .

وأما الأخفش فيصرفه ، لأنك قد نقلته بالتسمية من حال الصفة ، فاذا نكرته لم يبق فيه الا علة واحدة ، وهى وزن الفعل ، فيصرف عنده لذلك » اهـ .

٢ ـ ما على بعده الألف المقصورة أو الممدودة ص ٥٤٨ يقول : « فلا =

(ب) ذكر الأنباري — أيضا — أن ما لا ينصرف اذا اقترن بالألف واللام ، أو أضيف انصرف .

(ج) وذكر — أيضا — أنه اذا نكر أحد الأعلام الممنوعة من الصرف صرف لزوال احدى العلتين المانعتين الصرف ، وهى التعريف وقد أشرت سابقا الى أن ابن معط سبقه الى ذلك (1) .

= ينصرف فى معرفة ولا نكرة .... والفرق بين الهاء والألف حين صرفت النكرة مع الهاء ولم تصرف مع الألف أن الهاء ليست علامة لازمة ، الا ترى أنك تقول : قائم وقائمة ومسلم ومسلمة وتقول فى الجمع : مسلمات وطلحات ، فتحذف الهاء فى المذكر وفى الجمع ، والألف لازمة لما دخلت عليه غير منقطعة منه فى حالها فصارت كأنها حرف من حروف الاسم ، فلما لزمت لزوم بعض حروف الاسم صارت هذه العلة تقوم مقام علتين ، فامتنع صرف ما فيه الألف مقصورة أو ممدودة لذلك » .

٣ — ما كان فى آخره ألف ونون زائدتان ص ٥٥٦ يقول : « فهذا لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة لأن الألف والنون فى هذا تضارع الألفين اللتين فى حمراء وأصفياء ، وذلك أن (سكران) وبابه ليس له مؤنث على لفظه ، كما أن حمراء وبابه ليس له مذكر على لفظه » اهـ .

٤ — وفى المعدول من الاعداد يقول ص ٥٦٠ : « لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة للعدل والصفة . وفى (أخر) ص ٥٦٢ يقول : « ولا تصرف (أخر) للعدل والصفة ، وهى نكرة . فاذا سميت بأخر شيئا ، ثم نكرته لم تصرفه على مذهب من لا يصرف « أحمر » اذا نكره بعد التسمية ، لأنه يرد الى حال كان فيها لا ينصرف ، وعلى مذهب الأخفش ينصرف ، لأن حكم الصفة زال عنه بالتسمية » اهـ .

ويقول الزجاج فى ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦ (باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل) « نحو مساجد ومفاتيح ... لا ينصرف شىء من ذلك من النكرة ، فان كان معرفة كان أبعد لصرفه . وانما منعهم من صرف هذا المثال : أنه ليس على مثال يكون فى الواحد ، ليس فى الأسماء التى هى لواحد مثل شىء مما ذكرنا » .

(1) يعترض ابن الخباز على ابن معط — ويمكن أن يوجه للأنبارى أيضا — فى تنكير العلم بقوله (٣٩ ب) : « أو نكر العلم » لا يؤخذ مطلقا ، فان فى صرف أحمر اذا نكر بعد التسمية خلافا ، فسيبويه منعه ، وحجته : أنه لما نكر بعد التسمية عاد الى الحال التى كان عليها قبلها ، وهى التنكير ، وقد كان غير منصرف فلاحظنا الأصل ، وأبو الحسن يوجبه ، وحجته : أن منع صرفه قبل التسمية للوصف والوزن ، وبعد التسمية للعلمية والوزن فاذا نكر زال التعريف بالتنكير ، والوصفية بالتسمية ، فلم يبق الا سبب واحد وهو الوزن . واستحسن عبد القاهر القولين » اهـ .

٢ ــ اسماء البــلدان والأمــاكن

١ ــ يقول ابن معط :

كــذا اذا اردت بالبــــلدان   تأنيــث تعريف كمن عمـــان

لــم ينصرف اذ بقعة اردتــا   وان اردت موضـعا صرفتـــا

كواسط ودابق وفلـــج (١)   دليلهــــا فى الشـــعر للمحتج

٢ ــ يقول الأشــارى تحت مبحث (ما ينصرف مذكرا ويمتنع مؤنثا من اسماء القرى والأماكن والبلاد) :

كواسـط بــدر وفلج ينصرف   وانثوا كمصر فامنع ان عرف

وفى منى ودابق حجر هجر(٢)   خير وصرف غيرها عنهم نزر

١ ــ يقسم ابن معط اسماء البلاد الى قسمين :

(أ) ما غلب عليه التأنيث ، وهذا لا ينصرف لانه مراد به البقعة فاجتمع فيه التعريف والتأنيث ومثل له بعمان .

(ب) ما فيه التعريف ، ولكنه يذكر حمــلا على معنى الموضع ويؤنثه حملا على معنى البقعة ، فتذكيره وتأنيثه متوقفان على التأويل،

---

(١) (فلج) : اسم بلد ، ومنه قيل لطريق من البصرة الى اليمامةطريق بطن فلج (اللسـان) . (واسط) : موضـع بين الجزيرة ونجد ، يصرف ولا يصرف وموضـع بين البصرة والكوفة وصف به لتوسطه بينهما ، وغلبت عليه الصفة وصار اسما (اللسان) .

(دابق) : مدينة فى اقصى فارس ، وقيل : انها قرية قرب حلب ، والاغلب فيه التذكير والصرف ، لانه فى الاصل اسم نهر ، وقــد يؤنث (الصحاح ، معجم ما استعجم٢/٥٣١ ، معجم البلدان٢/٤١٧ . (٢) حجر : قرية لبنى سليم بنجد (معجم ما استعجم ٢/٩٠٧ ، معجم البلدان ٢/٢٢٣) . (هجــر) : مدينــة بالبحرين .... فأمــا هجــر التى ينسب اليهــا الجهرية فهى قرية من قرى المدينة (معجم ما استعجم ٢/١٣٤٦ ، معجم البلدان ٥/٣٩٣ ، اللسان (هجر) .

فاذا أنث منع الصرف للعلمية والتأنيث ، واذا ذكر صرف لوجود التعريف فيه فقط .

٢ ــ أما الآثاري فيقسم اسماء البلاد والاماكن الى ثلاثة أقسام : (١)

(أ) قسم نوى به التذكير كواسط وبدر وفلج ، فينصرف ، وهو قليل .

(ب) قسم نوى به التأنيث فيمنع الصرف ، وهو كثير نحو (مصر) واشترط فيه وجود العلمية ، فان كان نكرة صرف لقوله تعالى:

« اهبطوا مصرا فان لكم ما سألتم » (٢) .

(ج) قسم يجوز تذكيره وتأنيثه ، وذكر له اربعة اسماء هي :

(منى) ، (دابق) ، و (حجر) و (هجر) .

وتقسيم الآثاري اقرب لما ذكره سيبويه (٤) .

٣ ــ أسماء سور القرآن

١ ــ يقول ابن معط :

وكذاك لا تصرف أسماء السور ... كهود والتأنيث فيهما يعتبر

ما لم تكن في نية الاضافة ... اذ ذاك فاصرف ما اقتضى انصرافه

ومثل حاميم وياسين بني ... وقيل : بل بترك صرفهما اعتني

(١) انظر الهداية للآثاري ١/١٤٧ .

(٢) الآية ٦١ من سورة البقرة .

(٣) يقول سيبويه ٣/٢٤٣ : « أما (واسط) فالتذكير والصرف اكثر ، وانما سمي واسطا لانه مكان وسط البصرة والكوفة ، فلو أرادوا التأنيث لقالوا : واسطة . ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف . و(دابق): الصرف والتذكر فيه أجود ..... وقد يؤنث فلا يصرف وكذلك (منى) الصرف والتذكير أجود ، وان شئت انثت ولم تصرفه وكذلك (هجر) يؤنث ويذكر ..... وأما (حجر اليمامة) فيذكر ويصرف ومنهم من يؤنثه فيجريه مجرى امرأة سميت بعمرو ، لأن حجرا شيء مذكر سمي به المذكر .

فمن الأرضين ما يكون مؤنثا ويكون مذكرا ، ومنها مالا يكون الا على التأنيث نحو : عمان والزاب واراب ، ومنها مالا يكون الا على التذكير نحو: فلج ، وما وقع صفة كواسط ، ثم صار بمنزلة زيد وعمرو ، وانما وقع لمعنى » اهـ .

٢ ــ ويقول الأشارى :

فرعهن القرآن فى اسما سور	منع أنى ومنعها على صور
فنحو يونس امتنع انصرافه	فى الاسم او فى نية الاضافة
ونحو هود أو محمد صرف	بها وفى اسم سورة لا ينصرف
ومنه ذو حرف الى خمس سكن	ونحو يس وسبحان امتنعن
ومنه ما يحكونه من الجمل	ومنه معرب بـأل او بـلا

ا ــ يقول ابن معط ان قصد بهود ــ مثلا ــ اسم السورة امتنع من الصرف للتعريف والتأنيث ، فان نويت مضافاً محذوفاً صرفت لفوات التأنيث لانك لم تسم به : فتقول : قرات هود ، اى سورة هود ، والمقصود : سورة النبى هود ثم يتطرق الى حكم ما كان على حرفين من حروف المعجم ورايه فى مثله (حاميم) و (ياسين) البناء (١) ثم يشير الى ان هناك رايا باعرابه اعراب مالا ينصرف ، وهذا الراى من خلال تعبيره ليس المختار عنده ، ولم يتطرق ابن معط الى باقى الانواع المتعددة التى ذكرها الأشارى ومن سبقه .

٢ ــ أما الأشارى فقد ذكر هنا خمسة انواع لاسم السورة زادها فى الهداية الى سبعة انواع ، ولقد ذكرت تلك الانواع مفصلة عند إيراد نص «الكفاية» فى باب ما لا ينصرف(٢) فلا داعى لاعادتها مرة اخرى .

---

(١) اعترض ابن الخباز على ابن معط فى قوله ببناء مثل (حاميم) و (ياسين) يقول ابن الخباز (.٤ب) .

« وقول يحيى فيه نظر ، ان كان يعنى به البناء ، وهو فى صدر السورة فمسلم ، لأن التلاوة كذلك ، وان عنى به البناء مع جعله اسما للسورة وتعاقب العوامل عليه ، فهو خطأ ، لانه على اوزان المفردات » .

(٢) انظر ص ٦ .

ما انفردت به الدرة الألفية لابن معط ولم يأت فى الخلاصة

أو فى كفاية الغلام

ما كان اسما لحى أو لأب أو لقبيلة

يقول ابن معط :

وما أتاك اسم لحى أو لأب تصرفه نحو قريش وعرب
وإن ترد قبيلة أو أما لم يتصرف كتغلب والخمسا

يذكر ابن معط أن أسماء القبائل تأتى على قسمين :

الأول : ما كان مذكرا واردت به معنى الحى أو الأب فهذا يصرف مثل (لخم) و (قريش) و (عرب) ، فان قصدت به اسم القبيلة منعته الصرف .

الثانى : ما كان فيه سببان ظاهران كـ (تغلب) ففيه التعريف ووزن الفعل فلا ينصرف ، سواء قصد به الحى ، أو القبيلة ، ولقد كان ابن معط غير واضح فى هذا التقسيم فتداخلت الأمثلة مما دعا ابن الخباز أن يشرحه بوضوح ويفصله .

يقول ابن الخباز (٣٦ ب) :

« أسماء القبائل على ضربين : ضرب فيه سببان ظاهران ، فهذا غير منصرف كتغلب وباهلة ، فلا فرق بين ارادة الحى وبين ارادة القبيلة وضرب فيه التعريف ، وتأنيثه وتذكيره موقوفان على النية ، فهذا اذا ذكر كقريش ولخم لم يخل من أن تنوى مضافا محذوفا ، أولا فان نويت صرفت ، قلت : هؤلاء قريش ، وهؤلاء لخم ، فكأنك قلت : جماعة قريش وبنو لخم ، وإن لم تنو مضافا فان قصدت الحى كقولك : جاء تميم ، أى هذا الحى ، وإن قصدت القبيلة لم تصرف كقولك : هذه قريش ، وقد قرىء « ثمود » منونا وغير منون على هذا التأويل قال ابن الرباع :

غلب المشاميخ الوليد سماحة وكفى قريش المعضلات وسادها

وقوله : « عرب » فيه نظر ، لأنه إن عنى اسم هذا الجيل ، فهو نكرة ، وإن كان علما وقد استبد بنقله فمسموع » اهـ .

ما ورد في الالفية ولم يرد في الـــدرة او كفـــاية الغلام
(صرف الممنوع او منع المصروف)

يقـــول ابن مالك :

ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع ، والمصروف قد لا ينصرف

يقرر ابن مالك : انه يجوز للضرورة او للتناسب صرف مالا ينصرف ، او منع المصروف من الصرف .

ولم يذكر كل من ابن معط الذى اتى قبل ابن مالك ، ولا الآثـــارى الذى اتى بعده شيئا عن هذا الحكم .

ما انفـــردت به كفـــاية الغـــلام

عن الـــدرة الالفيـــة والخلاصة

١ — مبحث (ما يمتنع معرفة وينصرف نكرة) .

٢ — مبحث (شروط مالا ينصرف)

٣ — مبحث (ما ليس بمعدول ولا مجموع وهو مصروف بالسماع)

٤ — مبحث (مالا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا وعكسه ، ومالا ينصرف مطلقا وعكســه) .

٥ — مبحث (المسمى بالمثنى وهو من جملة مالا ينصرف) .

٦ — مبحث (ما يصرف ويمنع ويمد ويقصر ويؤنث ويذكر من أسماء الاشخاص) .

٧ — مبحث (ما يمنع ويصرف ويذكر ويؤنث من أسماء الأيام والشهور).

٨ — مبحث (ما ينصرف من أسماء الملائكة عليهم الصلاة والسلام) .

٩ — مبحث (ما ينصرف من أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام) .

وقد ورد ذكر ذلك كله تفصيلا اثناء عرض نص باب ما لا ينصرف في « كفاية الغلام » .

وتجدر الاشارة هنا أن ابن مالك قد اتى بمعظم ما اتى به الآثـــارى وذلك في «الكافية الشـــافية» ، بل ان ابن مالك اتى في كثير من هذه المباحث بأمور والفاظ لم يعرض لها الآثارى ولا اكون مغاليا ان قلت : ان الآثـــارى قد استوحى معظم ما في نظمه من « الكافية الشـافية » لا اقول في الالفاظ ، وانما في الفكرة والمحتوى ومعلوم أن المقارنة هنا بين الخلاصة وكفـــاية الغـــلام فقط .

خاتمـــــة

بعد هذا العرض لما لا ينصرف في الألفيات الثلاث :

١ — الدرة الألفيـــة لابن معط .

٢ — الخلاصة الألفيـــة لابن مالك .

٣ — كفاية الغلام في اعراب الكلام للأثـــارى .

استطيع ان اقرر أن تلك الدراسة الجزئية لتلك الأبيات ، لا تمنعنى ان اخرج بنتيجة من هذا الجزء اليسير الذى استعرضته مفادها ما يأتى :

١ — ان نظمى ابن معط وابن مالك قـــد فاقا بكثير نظم الآثارى . فانــا لا نجدهما قد كررا عبارات أو الفاظا في قافية الابيـــات كما ورد كثيرا عند الآثـــارى .

فقد اتى الآثارى بالفاظ مكررة وتذييلات ليكمل بها القافية مع أن بحر الرجز يسهل للناظم ان ينظم شعره في ســـهولة وعدم جهـــد ، ومن ذلك التذييلات والألفاظ المكررة ، وهذا الذى اذكره هو في جزء يسير فقط وهو وهو (مالا ينصرف) :

(أ) (وحائض تفى — اعلاء يفى) .

(ب) (مفاعيل الفا — وصرف أصلى الفا)

(جـ) (لغير امكن — للاسم الأمكن) .

(د) (فقد اضافه . . أو ينصرف — ليلة أو ينصرف — وفى الاسماء مالا ينصرف — ورابع الانـــواع مالا ينصرف — فهذه معـــرفة لا تنصرف وفى اسم ســورة لا ينصرف) .

(هـ) من (من عشر عرف — فامنع ان عرف) .
(و) (فمؤنث بالألف — نون والف) .
(ز) (منها صرف — وان تصغره صرف) .

٢ — ان ابن معط قد نظم درته على بحرى الرجز والسريع وان قال قائل ان نظمه على بحرين جعل الألفاظ طواعة له ، فاننا نقول : فما بال ابن مالك ، وهو قد نظم الفيته من بحر واحد هو الرجز ، لم يقع فيما وقع فيه الآثارى الذى نظم كافيته من بحر الرجز .

وهـذا يحسب لكل من ابن معط ، وابن مالك ويحسب على الآثارى

أهم مراجع ومصادر البحث

١ ــ الأصول لابن السراج . تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرســالة ، الطبعة الأولى .

٢ ــ التبصرة والتذكرة للصيمري . تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين (الكتــاب الحــادي عشر) مطبوعــات مركــز البحث العــلمي جامعة أم القــرى .

٣ ــ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني (القسم الثاني) . رسالة دكتوراه . تحقيق محمد السعيد عبد الله .

٤ ــ شرح ابن يعيش على المفصل . دار الطباعة المنيرية مصر .

٥ ــ شرح ألفية ابن معط . تأليف د/ علي موسى الشوملي ، مكتبــة الخريجي بالرياض ــ الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

٦ ــ شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ــ النــاشر : عيسى البابي الحلبي .

٧ ــ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور . تحقيق د/ صاحب أبو جناح . الكتاب الثاني والأربعون ــ احياء التراث الاسلامي ــ وزارة الأوقاف العراقيــة .

٨ ــ شرح شذور الذهب لابن هشام ــ محيي الدين بن عبد الحميد .

٩ ــ شرح كافية ابن الحاجب للرضي ــ دار الكتب العلمية ــ مصــور من شركة الصحافة العثمانية .

١٠ ــ الصحاح للجوهري ــ أحمد عبد الغفور عطار .

١١ ــ الغــرة المخفية لابن الخباز (مخطوطة بأحمد الثالث بتركيا برقم ٢٢٣٦) .

١٢ ــ الكافية الشافية وشرحها . تحقيق د/ عبد المنعم هريدي (الكتاب السادس عشر) مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

١٣ ــ الكتاب لسيوية ــ تراثنا عبد السلام هارون .

١٤ ــ لسان العرب لابن منظور ــ دار صادر ، ودار بيروت للنشر .

١٥ ــ اللمع لابن جنى تحقيق د/ حسين شرف ــ عالــم الكتب بمصر ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م .

١٦ ــ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج . تحقيق هدى قراعة ــ مطبوعات لجنة احياءالتراث الاسلامى ــ المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بمصــر .

١٧ ــ معجم البلدان لياقوت الحموى . دار صــادر ــ دار بــيروت ــ ١٤٠٤ هـ / ١٩٧٤م .

١٨ ــ معجم ما استعجم للبكرى . تحقيق مصطفى السقا . لجنة التأليف القــاهرة .

١٩ ــ المقتصد فى شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجانى . تحقيق د/ كاظم المرجان ــ دار الرشيد . بغداد ١٩٨٢ م .

٢٠ ــ المقتضب للمبــرد . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بالقاهرة .

٢١ ــ الهداية فى شرح الكفاية للاثارى .

(مخطوطة بمكتبتى)

مطبعة عبير - حدائق حلوان
تليفون : ٣٧٤٠٤٨٤